



CAIRO INSTITUTE  
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES  
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الأستاذ الدكتور/ علي عبد العال

رئيس مجلس النواب

تحية طيبة.. وبعد..،،

أثار تقرير مركز القاهرة دراسات حقوق الإنسان الصادر في ٣١ يناير الماضي حول قانون التجمهر 10/1914، بعنوان "نحو الإفراج عن مصر" جدلاً كبيراً في أوساط الرأي العام، وتناولته وسائل الإعلام المحلية والدولية بكثير من الأسئلة، فضلاً عما طرحه بعض السادة أعضاء مجلس النواب – ومن بينهم السيد رئيس لجنة الشئون التشريعية والدستورية، وأعضاء لجنة حقوق الإنسان- من تساؤلات محورية حول أهم مستخلصات التقرير.

في هذا السياق يسعد مركز القاهرة أن يرفق بخطابه دليلاً للسيدات والسادة أعضاء البرلمان، يجيب فيه الخبراء القانونيين بالمركز بشكل موجز عن أبرز الأسئلة المشتركة التي أثيرت من البرلمانيين وغيرهم، لعله يساهم في إثراء المناقشة التي بدأت بالفعل.

هذا الدليل الموجز لا يغني بالطبع عن الرجوع لنص التقرير والوثائق التاريخية الملحقه به. ولا يمكن أن يكون بديلاً عن جلسة عامة يفترض أن يخصصها مجلس النواب لمناقشة هذه القضية الشائكة التي تمس السلطة بروافدها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، بحضور ممثلي مركز القاهرة ومحاموه في الدعوى القضائية ذات الصلة المرفوعة أمام مجلس الدولة، كما يمكن مشاركة أسر ضحايا هذا القانون، من خلال البث التلفزيوني المباشر للمناقشة.

أخيراً، أحث سيادتكم علي الإسراع بعقد هذه الجلسة العامة، والتي يمكن أن تساهم في وضع حد لمعاناة الآلاف من المواطنين المصريين وأسرههم، ممن يقبعون خلف قضبان السجون ظلماً، بموجب قانون فرضته قسراً سلطة الاحتلال البريطاني منذ ١٠٣ عام، وألغاه البرلمان المصري بغرفتيه منذ ٨٩ عامًا، كما رفضت سلطة الاحتلال استمرار العمل به، ورغم ذلك مازال سارياً حتى يومنا هذا، تستند إليه النيابة العامة ويؤسس عليه القضاة أحكامهم، التي تنفذها سجون وزارة الداخلية!

من الضروري أن يضطلع البرلمان بمسئولياته التاريخية إزاء هذه القضية التي تشغل الرأي العام، خاصة في ضوء تهريب الحكومة من الرد على أسئلة وسائل الإعلام بخصوص تقرير مركز القاهرة، وعدم تجاوبها مع طلب بعض أعضاء مجلس النواب بإصدار بيان للرأي العام.

إن كل صباح جديد يمر علي آلاف الضحايا بعد كشف مركز القاهرة عن هذه الحقيقة التاريخية والقانونية والسياسية، يتحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية عنه أمام التاريخ والشعب كل المؤسسات والمسؤولين ممن يملكون اتخاذ القرار أو المساهمة في صنعه أو التعجيل به ولم يفعلوا شيئاً.

ولكم وافر التقدير والاحترام،،

بهي الدين حسن

مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان